الأفكار الحاكمة

لم تولد أفكار «داعش» بغتة، وهي ليست أصيلة من التنظيم أو عنه، ولا تحمل أي إبداع جديد ينسب إليه، إنما هي في جانب منها ترديد لآراء قديمة، أو مراكمة عليها، أو اقتطاف منها، وتطوير لها وفق مقتضيات عملية أو براجماتية تذهب إلى تحقيق الهدف من أقصر طريق، بغض النظر عن تماسك الفكرة، أو مطابقتها لما يرى فقهاء الدين أنه «الشرع» ولا حتى مع النص المؤسس للإسلام وهو القرآن الكريم.

ويتعامل «داعش» مع الأفكار باعتبارها مجرد مادة استعمالية، وليست أفكارا دينية ولا فلسفية ولا إنسانية، ولا تحمل قيما قابلة للنقاش أو الجدل، إنما ترمي من خلالها إلى صناعة أيديولوجية، تحافظ، بقدر المستطاع، على تماسك التنظيم، من خلال ربط عناصره بقياداته وأهدافه، وتسهيل عملية التجنيد، كما أن التعبئة والمخاتلة التي يقوم بها التنظيم لقطاعات من الشباب إن تم ربطها بالأهداف المباشرة لها، فلن تحمل الجاذبية والإغراء الذي يكمن في الأفكار أو الأيديولوجيات. وتستعمل الأفكار أيضا في إطالة عمر التنظيم،

وهو ما سبق أن حاوله تنظيم القاعدة، حيث كلفت قياداته الميدانية والرمزية بعض منتجي المعرفة الدينية التقليدية من بين صفوف التنظيم، بتأليف أو توليف تصور بوسعه أن يربط عناصر التنظيم به، ويجعل ما يفعلونه على بشاعته مقبولا لديهم، ويصطاد له زبائن جدد، ويساعده في تسويق وجهته، والرد على منتقديه، لاسيما من منتجي الخطاب الديني المضاد.

وكعادة التنظيمات الدينية المسيسة، بمتطرفيها ومدعي الاعتدال فيها، لم يكن بوسع داعش أن يبدأ من الصفر في تصوره الفكري، وهذه خاصية بنائية في تفكير أتباع هذه التنظيمات، فهي ابتداء لم تحدث أي قطيعة فكرية مع الماضي، بل توظفه في صناعة مسلكها، وتبرير سلوكها. وهي ثانيا لا تبدأ من الصفر في كثير من عناصرها، الذين قبل أن ينضموا إلى تنظيم ما يكونوا قد انتموا إلى آخر سابق عليه. فعلى سبيل المثال فإن عناصر الصف الأول في «داعش» انحدروا من «القاعدة» والأخير هو خلاصة ما توصلت إليه «التنظيمات الجهادية» التي شهدها العالم الإسلامي منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، أو كان الطور الأخير لها في القرن العشرين.

من ثم نجد أن «داعش» نهل من المخزون «الفكري» لـ «القاعدة» لاسيما في الجانب المتعلق بـ «الجهاد» الذي يعني في الحقيقة لديهم ممارسة العنف المادي في أقسى وأقصى صوره، وكذلك أفكار «جماعة الإخوان» خاصة في المسائل

المرتبطة بـ «استعادة الخلافة» و«الطاعة» داخل التنظيم، و«تمثيل الإسلام» أو إدعاء التعبير عنه تعبيرا حقيقا، ونفي هذا عن سائر المسلمين، خصوصا الجماعات والتنظيمات الأخرى التي تستغل الإسلام في تحصيل السلطة السياسية والثروة الاقتصادية.

ويؤدي هذا إلى تكرار الكثير من الأفكار والتعبيرات والمصطلحات بين الحركات والتنظيمات المتعاقبة، والتي تتم استعارتها من سياق إلى آخر، بلا تأن ولا تبصر ولا عناية، فالمهم أن تؤدي وظيفتها الآنية في التبرير والخداع والمخاتلة، من خلال إطار مزيف، تتم العودة إليه، أو نقطة مركزية وهمية، يتم الانطلاق منها. وتحتاج هذه الاستمرارية في استعارة المفاهيم والمصطلحات إلى دراسات متعمقة، بوسعها أن تظهر حجم التزييف الذي يوصم أفكار داعش، شأنه شأن سابقيه من التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

لا يعني هذا أن داعش، في ممارساته على أرض الواقع، يبدي تمسكا أو عناية بهذه الأفكار، التي وردت في كتب يستند لها، ويحيل إليها. فحين تطرأ الظروف، وتتوالى الأحداث الجسام، يتخفف التنظيم من هذه الأفكار، ويذهب مباشرة إلى ما يحقق أهدافه، ولديه في هذه ما يقوله لأتباعه، حفاظا على تماسكهم. لكن «داعش» يعود إلي هذه الأفكار في لحظات التسويق والتجنيد والتعبئة التي لا تتوقف.

ويسوق تنظيم «داعش» لأفكاره بأنها مستمدة بالأساس من الدعوة الوهابية، وقام بالفعل بطبع بعض الرسائل والمطبوعات البسيطة التي حاولت البرهنة على هذا الأمر. لكن علماء السعودية يرفضون هذا، جملة وتفصيلا، ويستندون في رفضهم إلى ما ذكره بعض المنشقين عن «داعش» من أن حلقات التنظيم ومدارسه، تخلو من هذا، بل هناك توجيه صارم بالتخلص من تراث نجد والحجاز، والقفز عليه، وتجاوزه، وعدم ربط الطلاب به.

وبالقطع فإن التنظيم يستفيد من موروث طويل من الأفكار التي أنتجت في سياقات شبيهة، إلى حد ما، بالسياق الذي يحيط بداعش في الوقت الراهن، وحوتها كتب قديمة، نقلت منها كتب حديثة ومعاصرة، أثرت في الأفكار التي تحكم داعش، والتي جاءت في كتب مثل «إدارة التوحش» لأبي بكر ناجي، و«ملة إبراهيم» لأبي محمد المقدسي، و«فرسان تحت راية النبي» لأيمن الظواهري، و«معالم في الطريق» لسيد قطب، و كتابي» مسائل من فقه الجهاد» و«معالم الطائفة المنصورة في بلاد الرافدين» لأبي عبدالله المهاجر، وكتاب «دعوة المقاومة الإسلامية» لأبي مصعب السوري، و«أهل التوقف بين الشك واليقين» لحلمي هاشم، و «العمدة في إعداد العدة» و«الجامع في طلب العلم الشريف»لسيد إمام عبد العزيز، المعروف باسم الدكتور فضل.

ويجمل ماهر فرغلي في مقال له بعنوان «تفكيك فكر داعش في عشر خطوات» الأفكار الأساسية التي حوتها الكتب السابقة في عشرة أمور هي: إمامة البغدادي، واتخاذ التكفير عقيدة، والبيعة المشبوهة للتنظيم في سبيل إقامة الخلافة، واستكمال طريق القاعدة ومهمته، وإقامة الحدود، ووجوب بيعة البغدادي خليفة للمسلمين، وتبرير الاغتيال، وتكفير الشيعة، وتكفير تطبيق الديمقراطية، وقضية توبة المرتد.

إن هذه الكتب لا تساوي شيئا إن خضعت لمقاييس العلم الذي يعتمد على البرهان والمنطق لكنها ساهمت في تعبئة أجيال من شباب العرب والمسلمين خلف أفكار التنظيمات الإرهابية والمتطرفة وها نحن ندفع جميعا ثمن ذلك.

يعد كتاب سيد قطب «معالم في الطريق» هو مانفيستو كل الحركات «الجهادية» التي مارست العنف والإرهاب. ورغم أن القيمة العلمية أو الشرعية للكتاب غاية في التهافت والضحالة، فإن لغته القاطعة المفعمة بسحر البيان، وتعويله على من لا يمتلكون عقلا نقديا، أو علما كافيا للحكم على الأمور الدينية، جعلته يؤثر في جمهور عريض من شباب المسلمين. ولذا لم يبالغ الرجل الثاني في تاريخ تنظيم القاعدة أيمن الظواهري حين قال: «إن سيد قطب هو الذي وضع دستورنا في كتابه معالم في الطريق».

وتأتي إصدارات «داعش» على ذكر بعض مقولات وأفكار سيد قطب ومنها تلك التي وردت في كتابه «في ظلال القرآن» وخاصة تلك التي تقول: «فالاستعداد بما في الطوق فريضة تصاحب فريضة الجهاد»، أو تلك التي تطالب بـــ «إعداد القوة على اختلاف صنوفها وألوانها وأسبابها. فهي حدود الطاقة إلى أقصاها.. بحيث لا تقعد العصبة المسلمة عن سبب من أسباب القوة يدخل في طاقتها».

وينطلق كتاب «معالم في الطريق» من افتراض مفاده أن المسلمين يعيشون حالة من الجاهلية، والشرك الخفي، ولا مخرج سوى العودة إلى فهم وتطبيق «لا إله إلا الله» وهو ما لن يتم سوى بـ «الحاكمية» التي تعني تحكيم الله في كل شيء. ونظرا لأن هناك من يقاوم هذا الاتجاه، فلا بد من إطلاق يد الجهاد ضده، في سبيل إزاحته، وتمكين «الدين» ورجاله الذين سيعملون على استعادة ما كان لـ «الجيل الرباني» من صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام.

ورغم أن ظاهر هذه الكلام يبدو براقا ولافتا وقادرا على زلزلة المشاعر فإنه ينطوي على مغالطات فادحة، أولها أنه يتأسس على أن الناس عادت إلى الجاهلية، وأن الجماعات الدينية وقادتها هم من عليهم إقامة الدعوة فيهم، ومواصلة إبلاغهم بالدين ، أي أنهم امتداد لدور الرسول، وأن بوسعهم أن يعيدوا الزمن إلى ما كان عليه أيامه، متناسين ما جرى في النهر من مياه غزيرة، وما طرأ على الحياة من تعقيدات،

وما تقتضيه مصالح المسلمين الحاليين من تصورات وإجراءات وقرارات، وكيف أنهم ليسوا الرسول، بل إن تصوراتهم وتصرفاتهم أبعد ما يكون عن طريقه.

وأشهر كتب لداعش، هو «إدارة التوحش» المنسوب لـ«أبو بكر ناجي»، وهو اسم حركي على كل حال لأحد أعضاء الجماعة الإسلامية المصرية، وهو ممن لم يمتثلوا للمراجعة والمصالحة بين السلطة السياسية والجماعة التي بدأت في تسعينيات القرن العشرين وانتهت مع مطلع الألفية الثالثة.

يرى الكتاب أن الأمة تمر بثلاث مراحل، الأولى: «جهاد النكاية»، والثانية: «عموم الفوضى»، أما الثالثة فهي: «التمكين وتأسيس الدولة الإسلامية». في المرحلة الأولى يُفتح باب «الجهاد» وهو في سلوك وتصورات داعش لا يزيد عن كونه عنفا وإرهابا وتدميرا وتخريبا، حتى تعم الفوضى، ويختلط الحابل بالنابل، ويسود التوحش، ويبحث الناس عن مخرج، فيأتي «داعش» أو من على شاكلته ليقدم لهم الحل، ويخرجهم من الإضطراب الكبير، بسيطرته على كل شيء، وتحقيق الاستقرار، وهذا يحقق له هو التمكين وإقامة «الدولة» التي يسعى إليها.

وبشكل برجماتي واضح يقترح الكتاب على الجماعات «الجهادية» بعض الإجراءات السياسة والعسكرية التي عليها أن تأخذ بها إن أرادت أن تكون لها الغلبة، وتصل إلى

التمكين، الذي تصبو إليه، مهما بلغت قسوتها في سبيل تحقيق هذا الهدف حدا لا يطاق، ، حيث يقول: «إن لم نكن أشدّاء في جهادنا وتملكتنا الرخاوة كان ذلك عاملاً رئيسيًا في فقدان عنصر البأس». وفي سياق آخر يقول: «يجب أن يُصفّ الرهائن بطريقة مروّعة تقذف الرعب في قلوب العدو وأعوانه».

يقدم القسم الرابع من الكتاب الذي أعطاه مؤلفه عنوان «استخدام العنف» شرحًا لضرورة إطلاق العنف والقسوة بغية تحقيق هذه الأهداف، التي تنتهي بإنشاء «خلافة» عبر صناعة جيوبٍ فوضى، أو مناطق متوحشة، تُجبر الأفراد فيها على البحث عن أي عاملٍ، وأي طرف، يجلب الاستقرار.

وهناك فكرة مركزية في الكتاب هي «دفع الثمن» حيث يفترض مؤلفه أنه لو هاجم عدوٌ الجماعة فإن ردّها يجب أن يكون شديدًا بحيث يخلق إحساسًا من اليأس في الخصوم واقتناعًا تاما بأنهم قد دفعوا ثمنا فادحا لهجومهم هذا. وهذا الثمن لا يجب أن يكون بطريقة مباشرة، بمعنى أنه «لو قام العدو بعمل عدائي على منطقة في جزيرة العرب أو في العراق فيتم الرد في المغرب أو نيجيريا أو إندونيسيا

ومن ثم فإن العنف القاسي بالنسبة للمؤلف ليس فقط وسيلة ضرورية، ولكن استخدامه العشوائي، غير المحدد، والمخيف سيكون من الأهمية بمكان لتأسيس الخلافة. بهذا

المعنى فإن العنف لا يكون فقط طريقة لإيذاء جسدي مفرط، ولكنه في الوقت ذاته أداة استراتيجية يراد لها أن تكون ذات آثار نفسية على «الأعداء» أو من يستهدِفهم هذا العُنف المفرط.

إن هذا الكتاب، الذي يزاوج بين رؤى دينية وتصورات ثورية، يتحدث بشكل صريح، ودون أدنى مواربة أو مداراة، ويأخذ بأشد الأحكام تطرفا وتشددا، ويطرح ما يريده بإطلاقية، وقطعية، وكأنه حقائق نهائية، لا تقبل الرد ولا الدحض ولا التفنيد، رغم ما هي عليه من سطحية ولامنطقية.

وينطلق كتاب «ملة إبراهيم « لأبي محمد المقدسي من فكرة الأخذ بملة النبي إبراهيم (عليه السلام) التي قامت على «الكفر بالطاغوت» والتبرؤ منه. وبالطبع فإن ما فيه ليس ما كان عليه سيدنا إبراهيم، لكنه فهم المقدسي له، الذي يتدخل، بشكل جارح وبارح، في تحديد أشكال هذا الكفر، الذي يدعيه. وبناء عليه يطلب من المواطنين ألا ينخرطوا في الجيوش النظامية لأداء الخدمة العسكرية، ولا في صفوف قوات الأمن، لأنها من «وظائف الطاغوت»، وكل ما يترتب عليها من رزق هو حرام.

وبذا يعد كتاب المقدسي، الذي يتماس مع كتاب سيد قطب الشهير «معالم في الطريق» سواء في الأيديولوجيا أو القدرة على التأثير، كتابا تكفيريا، ويشكل أخطر الأدبيات التي صاغت فكر داعش ومن قبله الكثير من التنظيمات

«الجهادية»، وأغلب مادته مكرسة للهجوم على المملكة العربية السعودية، بعد أن ظل المقدسي نفسه يجاري علماءها فيما يقولونه بشأن الدين والشرع لسنوات.

أما كتاب «مسائل من فقه الجهاد» لعبد الرحمن العلي، وكنيته «أبو عبد الله المهاجر» وهو ممن عاشوا في باكستان، حيث تخرج في الجامعة الإسلامية بإسلام أباد وأنشأ مركز للتدريس والدعوة في معسكر خلدن بأفغانستان وكانت تربطه علاقة قوية بـ «أبو مصعب الزرقاوي»، وألف كتابه هذا الذي يعرف بـ «فقه الدم» وهو يقع في نحو ستمائة صفحة.

يضع هذا الكتاب، مع غيره، الكثير من المنطلقات الفقهية لتنظيم «داعش»، والتي تسعى إلى «شرعنة» أعمال العنف البشعة التي يقوم بها بدعوى أن لها سندا من الشرع، ولذا يغرق الكتاب في اقتباسات واقتطافات وإحالات ونقول من كتب تراثية عديدة، يعتقد الناقل منها أن قدمها، أو نسبتها إلى ما عاشوا في القرون البعيدة، يعطيها قدسية في حد ذاتها، مع أنها مجرد أقوال بشرية. وحتى ما يأتي عليه في مسار برهنته من أحاديث وآيات، فإنه يوظفها لخدمة فكرته، في أبشع استغلال للنصوص الدينية، عبر تأويل فاسد، وتفاسير غير متفق عليها.

وقد أفرد الكاتب جزءا كاملا من كتابه عما أسماه «مشروعية قطع رؤوس الكفار المحاربين»، زعم فيه أن قطع

الرؤوس أمر مقصود، بل محبوب لله ورسوله، وقدم، تبريرا لهذا، نقولات، استعملها في مسار برهنة معوج، لا ينطلي على أحد عالم أو عاقل. ويقدم الكتاب العديد من الشواهد والآثار الدينية التي تسوغ وسائل القتل والتعذيب كافة، أيا كانت بشاعتها، مثل الحرق والذبح والإغراق في الماء، واللدغ بالثعابين والعقارب، والرمي من فوق سطوح بنايات شاهقة، وهدم الجدران فوق الرؤوس. بل دعا الكتاب إلى ضرورة أن يمتلك «داعش» أسلحة جرثومية وكيماوية ونووية إن لزم الأمر، واستخدامها ضد أعدائه، دون التوقف عند آثارها المروعة.

بل يذهب الكتاب إلى أن كل وسيلة تتحقق منها نكاية وإخافة وإرهاب في صفوف الأعداء، وكل وسيلة تخطف أرواحهم وتنتزع أرواحهم، فلا حرج في استعمالها، ولا تردد على الإطلاق. وفي هذا تحلل من كل ضوابط يفرضها الدين، وتقرها الأخلاق والأعراف، بل والطبيعة الإنسانية الخيِّرة التقية.

وله كتاب آخر عنوانه «معالم الطائفة المنصورة في بلاد الرافدين»، ويحوي شرحا وتبيانا لسياسات داعش على أرض العراق، وأسباب استباحة دم أتباع المذهب الشيعي والعلمانيين من اليساريين والليبراليين، وكل من يؤمن بالديمقراطية، قيما وممارسات وإجراءات وسياق، ويدعوى إلى تطبيقها، لأنه بهذا يدعو إلى الحكم بغير ما أنزل الله. ولذا يكفر الكتاب الأحزاب السياسية أيا كانت اتجاهاتها، قومية أو بعثية أو شيوعية أو اشتراكية أو ليبرالية أو توليف من كل هذا.

وهنـاك كتـاب «فصـول في الإمامـة والبيعـة» لأبـي المنـذر الشـنقيطي، وهـو مـن الكتـب الأثـيرة لـدى أعضـاء التنظيـم، رغم أن مؤلفـه ليـس عضـوا في «داعـش»، ولا ممـن يعلمـون أتباعـه، لكنـه قريـب مـن التنظيـم ايديولوجيـاً.

وينطلـق الكتـاب مـن أن «تنصيـب الإمـام واجـب شـرعي علـى المسـلمين في كل مـكان ولا يختـص بـه زمـان عـن زمـان» ويقـول في هـذا: «ومـن زعـم أن نصـب الإمـام غـير واجـب في هـذه الأيـام فقـد افـترى علـى الله، لأنـه عـارض الائتـلاف وزعـم أن الشـرع أقـر النـاس علـى التفـرق والاختـلاف».

ويعـد كتـاب «العمـدة فـى إعـداد العـدة .. الجهـاد في سـبيل الله» بمنزلـة دسـتور للغـلاة، أو عمـدة «الفكـر الجهـادي» الـذي تبنتـه الجماعـات والتنظيمـات المتطرفـة والإرهابيـة، وهـو إن كان منسـوبا إلى التأصيـلات الفقهيـة لتنظيـم القاعـدة، فإنـه أثـر، مـن دون شـك، في الدواعـش.

وفي نظـر أتبـاع الجماعـات المتطرفـة والإرهابيـة يعـد الكتـاب «المدخـل الشـرعي والعسـكري لأي مجاهـد في العـالم»، حيـث يجيـب علـى أسـئلة يواجههـا «المجاهـد» في معسـكره وفي حياتـه العمليـة، ويـرد علـى شـبهات بعـض مـن لا يجيـزون العمـل الجماعـي وينكـرون مبـدأ البيعـة، ولـذا يطلـق البعـض عليـه «زاد المجاهـد»، الـذي يتقـوى بـه في تكوينـه العقـدي والبدنـي. ولا يفوتنـا في هـذا المقـام أن نذكـر أن الجماعـات المتطرفـة خلطـت في

ممارساتها بين «المجاهد» و«الإرهابي» بل طابقتهما في كثير من الأحوال.

ويؤصل الكتاب، المكون من خمسة أبواب، لتكفير حكام المسلمين وأعوانهم من الجيش والشرطة، حيث يقول «إن كان الحاكم ممتعا بطائفة تقاتل دونة وجب قتالهم وكل من قاتل دونه فهو كافر بل يعتبر أن قتال هؤلاء، الذين هم في حكم المرتدين مقدم على قتال غيرهم من «الكفار الأصليين».

ويشرح طرق التجنيد والتدريب والرسالة العقائدية للمنظمات الجهادية، و«الطائفة المنصورة» و«الفرقة الناجية»، وقضية الجهاد في غيبة «الإمام»، وشروط اختبار الإمام في الجماعات الإرهابية، وموقف الإسلام من تعدد الجماعات، وحكم الكذب على العدو، وحكم العمل السري في الأعمال العسكرية.

ويمضي الكتاب عبر تصورات ونظريات منسوبة لعلماء مسلمين سابقين، واستعارات واستعانات من القرآن والسنة، بطريقة مفرطة، نجد فيها فساد التأويل، والتواء التفسير، وتشويه الاقتباسات، والتقول على الله والناس، مع أنها صاحب الكتاب يزعم أن ما أورده فيه هو «الإسلام الصحيح»، وما عدا هذا محض باطل.

والكتاب الثاني لسيد إمام عبد العزيز هو «الجامع في طلب العلم الشريف»، ويضم سبعة أبواب، هي: في فضل العلم وفضل أهله، وبيان حكم طلب العلم الشرعي،

وحَدّ فرض العين منه وصفته ومفرداته، وحَدّ فرض الكفاية منه، وكيفية طلب العلم، وآداب العالم والمتعلم، وأحكام المفتي والمستفتي وآدابهما، والجهل والعذر به، وبيان الكتب التي أوصي بدراستها في مختلف العلوم الشرعية.

ويقول سيد إمام عبد العزيز: «كان الباعث على تأليف هذا الكتاب هو الرغبة في أداء النصيحة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، خاصة في هذا الموضوع المهم ألا وهو طلب العلم الشرعي الذي يعتمد عليه تجديد دين الأمة وبعثها من غفلتها وتخلفه ... وقد رأيت انصراف كثير من المسلمين عن طلب العلم الشرعي في هذا الزمان حتى ما وجب على أعيانهم منه، ورأيت من أدرك منهم أهمية طلب العلم لا يميز بين الفريضة والنافلة منه، ولا يميز بين الأهم وما دونه، كما رأيت بعض المسلمين يشتغلون بكتب الغث فيها أكثر من السمين وبكتبٍ ضررها أكثر من نفعها. فإذا أضفت إلى هذا إهمال كثير من المسلمين للاستفتاء الواجب عليهم في نوازلهم وإقدامهم على الأقوال والأعمال غير مبالين بمعرفة حكم الله فيها، ظهرت بذلك الحاجة الشديدة إلى الكتابة في هذا الموضوع عظيم الخطر وكبير الأثر على الأمة ألا وهو موضوع طلب هذا العلم الشريف، ومن هنا جاء هذا الكتاب.

وقد كتبت كتابي هذا بأسلوب مُيسّر يناسب العامّة وطلاب العلم المتخصصين، ويجد كل منهما فيه بُغيته بإذن الله تعالى، كما التزمت ألا أذكر فيه قولاً أو حكماً إلا مقرونا

بأدلته الشرعية من الكتاب والسنة مع الاستشهاد بأقوال العلماء حسبما تيسر، حتى يترسخ هذا المنهج – منهج اتباع الدليل الشرعي – في نفوس المسلمين عامة وفي نفوس العاملين منهم للدعوة لدين الله تعالى خاصة».

وهذا الجهد لم يختلف منهجه عن ذلك الذي يتم اتباعه من قبل مؤلفي «الجماعات الجهادية»، والذي لا يقوم على أي أساس علمي حقيقي، تمتثل له الدراسات الإنسانية المعروفة، إنما المؤلف يبحث في تبرير كل مقولاته عما يسميه «الدليل الشرعي»، وهو لا يزيد عن كونه الدليل المتخيل منه، إذ لا ينجو بكتابه من التأويلات الفاسدة، ولي عنق النص لخدمة تصوراته، والتقاط مقولات من كتب قديمة لتوظيفها في مسار الاستدلال.

وهناك كتب أخرى مثل كتاب «دعوة المقاومة الإسلامية» لأبي مصعب السوري، وهو يركز على شق مسار للمقاومة المسلحة و«الجهاد» دون الاعتماد على البنى التنظيمة لداعش، أو انتظار قيام «الحكومة الشرعية» أو الوصول إلى مرحلة التمكين.

ويوجد كتاب «رفع الالتباس عن ملة من جعله الله إماماً للناس»، لجهيمان بن محمد العتيبي الذي اقتحم الحرم المكي في حادثة إرهابية شهيرة وقعت عام ١٩٨٠. ويدعو الكتاب إلى الانشقاق أو الخروج على الحكومة، ورفض كافة

الوظائف التي تقدمها، بزعم أنها حرام، لكونها في خدمة حكومة لا تحكم بما أنزل الله.

أما كتاب «هل التوقف بين الشك واليقين»، فهو أهم مؤلفات حلمي هاشم، وكنيته «عبد الرحمن شاكر نعم الله»، وهو ضابط شرطة مصري سابق، ترقي إلى رتبة المقدم قبل طرده من الخدمة، بعد أن ثبت انتماؤه إلى الجماعات التكفيرية.

وتبلغ كتابات هاشم ٢٥ مؤلفا من بينها «التكفير بالعموم»، و«أحكام الذرية الرد على شبهات في الحاكمية» و«حجة الله البالغة»، و «معالم سنن الاعتقاد»، و «نظرات في واقع محمد قطب المعاصر»، و «الطاغوت»، «و قاعدة من لم يكفر الكافر فهو كافر»، و«أصحاب السبت»، و«أصحاب الحد»، و«الربوبية والطاغوتية»، و«الدار والديار».

وقد ركز كتاب «هل التوقف بين الشك واليقين» على تقديم ردود على من يرفضون تكفير عموم الناس أو الجمهور، بل إنه كفر هؤلاء الرافضين أو المعترضين على التكفير، واعتبر أن «كل الديار الآن دار كفر والأصل في أهلها الكفر».

وهناك المجلة الرسمية لداعش وهي «دابق» التي خصص التنظيم عددها الأول للحديث عن «ضرورة الخلافة»، ثم تبرير استخدام العنف، حيث يقول أحد المقالات: «لخلق أقصى مقدارٍ من فوضى، ركّز الشيخ أبو مصعب على توظيف أكثر الأسلحة فَعالية: السيارات المفخخة، العبوات

الناسفة والاستشهاديين. كان يأمر بعمليات مكانية في العديد من الأماكن يوميًا، مستهدفًا وقاتِلاً المئات من المرتدين. بالإضافة لذلك فقد حاول إجبار كلّ جماعة مرتدة على الدخول في حربٍ شاملة. لذلك استهدف القوات العراقية المُرتدة (الجيش، الشرطة والمخابرات)، واستهدف الشيعة والأكراد العلمانيين ... هذه الهجمات ستجبر القوات المرتدة على الانسحاب جزئيًا من المناطق الريفية وتعاود التجمع. حينها تقوم الجماعة باستغلال الوضع وتزيد الفوضى إلى حد يصل إلى الانهيار الكامل للأنظمة الطاغية، وضعُ أسماه البعض بالفوضى التعطيليّة».

وفي العدد الرابع من المجلة في مقال معنون «تأملات في الحملة الصليبية الأخيرة»، قال المتحدث باسم التنظيم أبو محمد العدناني في معرض مطالبته لمقاتلي داعش وقادته: «قضّ مضاجعهم، ونغص عليهم عيشهم، وأشغلهم بأنفسهم. فإذا قدرت على قتل كافر أمريكي أو أوروبي، وأخص منهم الفرنسيين الحاقدين الأنجاس، أو أسترالي أو كندي، أو غيره من الكفار المحاربين، رعايا الدول التي تحالفت على الدولة الإسلامية، فتوكل على الله، واقتله بأي وسيلة أو طريقة كانت، ولا تشاور أحدًا ولا تستفت أحدًا، سواءً أكان الكافر مدنيًا أو عسكريًا، فهم في الحكم سواء...على كل مسلم أن يخرج من داره ويجد صليبيًا ويقتله. من الضروري أن يُنسَبَ القتل إلى أنصار الدولة الإسلامية المطيعين لقيادتها.

من السهل أن يتم الأمر بشكل مجهول وإلا أظهرت وسائل الإعلام الصليبية عمليات القتل هذه على أنها عمليات عشوائية».

هذه الكتب تمثل الأساس الذي ينطلق منه داعش، ويحيل إليه، ويعتقد في إطلاقيته ووثوقيته، ويرتكب من الجرائم ما تشيب له الولدان دون روع ولا تردد اعتقادا منه في أن ما ورد في سطور هذه الكتب يبرر له ما يفعل، ويقيم له الحجة في وجه منتقديه.

والمشكلة التي تواجه من يتصدى لأفكار داعش أن هذه الكتب ساحت في الأرض، حيث ساعدتها شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» في أن تصل إلى كل من يبحث عنها، بل إن اللجان الإعلامية والإلكترونية في داعش تقتحم على الناس بيوتهم لتقدم لهم هذه الأفكار عبر مواقع التواصل الإجتماعي: فيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» فضلا عن مواقع التنظيم. وأكبر دليل على مدى عمق هذا المشكلة أن كتاب «إدارة التوحش»، على سبيل المثال لا الحصر، تم بث مادته في أكثر من خمسة عشر ألف موقعا وصفحة إلكترونية، وصار يقرأ على نطاق واسع.

علاوة على هذا فإن المصادر الأساسية التي ينهل منها مؤلفو «داعش» من كتب تراثية، تطبع وتوزع عيانا بيانا في كل الدول الإسلامية قاطبة، وفيها ما يخدم بعض أفكار

التنظيم وتوجهاته، مما يسهل التفاعل الإيجابي مع الأفكار التي يوردها هؤلاء المؤلفون.

في مقال مهم لها بعنوان: «ما وراء الأصالة: داعش والتراث الفقهي الإسلامي» الذي خصصت أغلبه لتبيان مصادر عنف «داعش» ثم شرحت كيفية مخالفتها لمقاصد الشريعة الإسلامية وأوردت بعض ردود الفقهاء القدامى عليها، تتحدث سهيرة صديقي عن تحول المسلمين على امتدادِ العالم للدفاع عن دينهم، ونفي علاقة داعش به، مشيرة في هذا الصدد إلى الرسالة المفتوحة ذات الـ١٨ صفحة الصادرة عن شيوخٍ بارزين عالميًا، أو بيانُ أكبر ١٢ مسجدا في بريطانيا، أو الفتَوى المكتوبة والموزعة من قبل شيوخٍ سنة وشيعة في بغداد. وهناك الجهد الذي يقوم به الأزهرً ودار الإفتاء في مصر في الرد على مزاعم داعش وتفنيدها، لكن لا يزال هذا الجهد قاصرا عن مجاراة التنظيم في قدرته الفائقة على نشر أفكاره الجهنمية.

لكن كل هذه الجهود لا تزال ضعيفة باهتة خجولة قاصيرة عن التصدي للتنظيم ما يقوم به من تسميم للمجال العام الإسلامي بأفكار خطيرة عى هذا النحو، تلقى هوى عند شباب غرير، لم يتلق من التعليم ما يؤهله إلى نقد ما يسمع ويقرأ.

ومواجهة تفكير داعش لا تعني الانزلاق إلى تكفيره التنظيم وأفراده، وحسنا فعلا الأزهر الشريف حين رفض هذا، فلو

قام بتكفير «داعش» لكان قد وقع في خطأ شديد، بل خطيئة، إذ من العبث مواجهة العيب بعيب مثله، لأن مثل هذا التصرف ينطوي على «مغالطة منطقية» جسيمة، ويعني التسليم بما رآه الخصم، والامتثال لطريقته في التفكير والتعبير والتدبير، أي الانقياد له، والسير خلفه، والانزلاق إلى المنحدر معه نحو هاوية سحيقة لا رجوع عنها، ولا شفاء منها.

فالأزهر، رغم تغلغل بعض الإخوان والمتسلفة في صفوفه على حين غرة، لا يزال يحتفظ بسمته وصورته كمؤسسة وسطية، ويعتبر أن مثل هذا التغلغل أمر طارئ وعرض عابر تم تحت ظرف سياسي واجتماعي قاهر، ولا بد من معالجته، وإن طال الزمن. هذا إدراك الأزهر لذاته، وتصور عموم المصريين، بل المسلمين، عنه في مشارق الأرض ومغاربها.

وهذا السمت يفرض على الأزهر، حتى في أشد حالاته تهالكا وضعفا، ألا يجنح بعيدا في نظرته وتقييمه للمختلفين معه، أو حتى من يهاجمونه بضراوة وينعتونه هو ذاته بالخروج على «صحيح الدين»، الذي تتصوره كل فرقة على هواها وتزعم أنها عليه لا تحيد عنه. وحتى لو خرج أزهري، من أولئك المتسللين أو المتغلغلين وكفَّر الناس أو فسَّقهم وجهَّلهم، سرعان ما ينبري أزهري آخر، ليفند ما قال، ويرد عليه الصاع صاعين، لينتهي الأمر إلى انتصار لمسلك نأى بنفسه عن تكفير الناس وتبديعهم وتفسيقهم،

حتى لو كان انتصارا في معركة صغيرة معزولة.

في ظل هذ التصور لم ينزلق الأزهر إلى مستوى «داعش» حين يتبني خطابا مضادا لها، رغم أن كثيرين تمنوا عن تسرع أو جهالة، وربما حثوا وحضوا الأزهر على أن يكفر الدواعش، أو يصنفهم بأنهم خارجون عن الدين، أو ليسوا من الإسلام في شيء.

ورغم أن موقف الأزهر هذا لاقى استغرابا من قبل كثيرين يتابعون كل الموبقات والمحرمات التي تفعلها داعش، والتي لا علاقة لها بما يحض عليه دين أو خلق أو أدنى قدر من الإنسانية، فإن هناك من فهم ما وراء صمت الأزهر عن اتخاذ هذا الرأي، وقدر له أنه لم يقدم على هذه الخطوة، وأنا من هؤلاء.

فداعش تعتبر التكفير مبررا لأفعالها الشيطانية، وتطلقه هكذا بلا تدقيق ولا توقف ولا تبيَّن غير معنية بشرع ولا ضمير، وتوظفه كأداة لحشد أنصار وتعبئتهم وراء أعمال العنف الدموية، مثلما سبق أن استعمل الحكام في تاريخ المسلمين في عهد الأمويين والعباسيين والعثمانيين «جهاد الطلب» لتبرير التوسع الإمبراطوري، وداعش نفسها تستعمل هذا الصنف من الجهاد، لتبرير الهجوم على الآخرين، جهارا نهارا، أو غدرا وغيلة.

ابتداء ليس الأزهر في حاجة إلى إطلاق التكفير، لأنه

مؤسسة لا تسعى إلى تحصيل السلطة السياسية وبالتالي توظف هذا المسار المروع في خدمة مصالحها، كما أنه مؤسسة تعرف جيدا المآسي التي تترتب على تكفير المسلمين أو غيرهم، وأن الحكم على نوايا الناس، بالكفر أو الإيمان، ليس متروكا لأي إنسان، حتى لو كان عالم دين، إذ إن معرفة ما في النوايا والطوايا ليس بمكنة أحد سوى الواحد الأحد، جل شأنه.

ولو انجرَّ الأزهر إلى تكفير الدواعش يكون قد نزل على منطقهم، وسينفتح الباب بعدها على مصراعيه أمام تكفير وتكفير متبادل لا ينتهي، وستدخل إليه هذه المرة مؤسسات دينية رسمية وأهلية، وسيقول الجميع: ما المشكلة في أن نفكر، فالأزهر كفَّر هذه الجهة أو هذا التنظيم أو ذلك الشخص، وهكذا، وبالتالي يسود نهج داعش في عموم الناس، وتلك هي الطامة الكبرى.

لكن السؤال: إن لم يقم الأزهر بتكفير داعش، وهذا صواب، فهل من الخطأ أن يكتفي بهذا أم عليه واجب آخر حيال التعامل مع داعش وأخواتها؟ والإجابة بالقطع: نعم على الأزهر واجب، إن لم يقم به على الوجه الأكمل يكون قد فرط في دوره بالدفاع عن جوهر الدين، الذي تخالفه بافتضاح تصرفات الدواعش، وفرط في دوره الوطني بالتصدي فكريا وعلميا لتنظيمات تسعى لتفكيك الدول وتدمير المجتمعات والحضارات، وضمن سعيها تحاول

إزاحة المؤسسات والهيئة الراسخة التي أنيط بها إنتاج الخطاب الديني وتقديم الفتوى والإجابة على أسئلة عموم الناس حول مسائل حياتية تتماس مع رؤى الدين وتصوراته وأحكامه.

ومن ضمن هذه المهام التصدي لنزعة التكفير تلك التي تفشت في صفوف التنظيمات المتطرفة، والتي تستند إلى كتب قديمة وآراء قيلت في زمن غابر وفي ظروف معينة، وتحيل زورا وبهتانا إلى آيات من القرآن، وأحاديث منسوبة للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، عبر تأويل فاسد، وتفاسير مختلطة ومختلقة، وأسانيد باهتة، ويمتلك الأزهر بدوره ردا على كل هذا، وقد يكون هذا المأمول من المرصد الذي أطلقه مؤخرا للتصدي للأفكار التي ينشرها الإرهابيون والتكفيريون.

إن مواجهة أفكار داعش تتطلب ابتداء غربلة تلك الكتب، والرد على ما فيها من مغالطات، وما تحويه من تصورات لم تعد مناسبة لزماننا هذا، الذي يتطلب أفكارا دينية مغايرة، قبل الانطلاق إلى الرد المباشر على ما أورده فقهاء داعش من أفكار في كتبهم المشار إليها سلفا.